



حُكُومَةُ الشَّارِجَة
دائرة الخدمات الاجتماعية
GOVERNMENT OF SHARJAH
Social Services Department

عنوان الجرعة المعرفية:

" الأسرة والتغيرات الحديثة "

إعداد:

د. جاسم محمد الحمادي

إدارة المعرفة

قسم البحوث والدراسات

شهد المجتمع الإماراتي تغيرات جوهرية في كافة أنظمة المجتمع وعلاقاته بعد ظهور الثروة النفطية، فقد أسهمت هذه التغيرات الاجتماعية السريعة في المجالات المادية للحياة الاجتماعية والتربوية في ظهور العديد من المشكلات الاجتماعية والتربوية وبخاصة المتعلقة بالتعليم والمجتمع والأسرة، حيث تبدلت العلاقات بين الأقارب حيث كانت تعتمد على العائلة الممتدة أو القبيلة، والتي كانت تحدد مكانة الشخص ومركزه في المجتمع والأسرة، وظهرت في الآونة الأخيرة متغيرات جديدة وكبيرة في المجتمع أصبحت هي التي تحدد وبشكل رئيس مكانة الفرد ومركزه، ومن أبرز تلك المتغيرات: متغير التعليم وظهور نمط الأسرة النووية التي ساعدت على إضعاف السلطة الأبوية القبلية وتغيير كثير من قيم الدور والوظيفة داخل الأسرة، كما أدى الانفتاح على العالم الخارجي إلى تغيرات جوهرية في أدوار ومراكز أعضاء الأسرة.

فالأُسرة هي اللبنة الأولى لتكوين المجتمع، ونقطة الانطلاق في إنشاء وتنشئة العنصر الإنساني في جميع مرافق المجتمع ومراحل سيره الإيجابية والسلبية، ولهذا أبدى الإسلام عناية خاصة بالأسرة، فحرص على وضع مقومات نظام الأسرة، والاهتمام بشؤونها وأفرادها وإعطائهم جميع الحقوق التي أقرتها الشريعة الإسلامية وأيدها الفطرة السليمة، فبينت حقوق الزوجين الذين هم نواة الأسرة ومنبتها، ومن هذه الحقوق حق الزوج والزوجة وحقوق الوالدين والأولاد وحق الميراث والقوامة للرجل وغيرها من الحقوق، ومنع كل الممارسات الخاطئة في حق أي فرد من أفراد الأسرة كمنع المرأة من الميراث، وغيرها من الكبائر كالزنا واللواط وقذف المحصنات، وعدم إعطاء الحقوق والواجبات على كل فرد من أفراد الأسرة والذي يعد تهديد لأمن الأسرة واستقرارها.

وقد اهتمت العديد من الدراسات السوسولوجية والأنثروبولوجية بموضوع الأسرة الإنسانية بشكل عام، باعتبارها وحدة اجتماعية هامة وخاصة من ناحية تركيبها ووظائفها وتحولها التاريخي الذي عرف هو الآخر عدة أشكال لبنية الأسرة، (كدراسة زريقة 2010) و(دراسة الحسين 2014)، و(دراسة السيد 2011) لما تمثله من عصب البشرية وقوامها، وكان من أبرز النظريات التي تمثل محوراً في تناول بناء الأسرة وتؤكد المظهر الديناميكي للأسرة هي "النظرية البنائية الوظيفية" والتي أولت اهتماماً كبيراً بدراسة الأسرة كنسق اجتماعي له متطلبات واهتمامات متشابهة وأن الأسرة تسعى من خلال تأديتها للوظائف إلى تحقيق التوازن الداخلي لبنائها وكان من رواد تلك النظرية كلٌّ من "دوركايم"، "بارسونز"، ونظرية الدور الاجتماعي (Social Role Theory) لتحديد الأدوار الوظيفية داخل النسق الاجتماعي العام وعلى رأسها الأسرة.

وخلال العقود الأربعة الأخيرة التي مر بها العالم بشكل عام والإمارات العربية المتحدة على وجه الخصوص، عاشت المجتمعات حالة التسارع والتطور - وبشكل غير متوقع - في جميع المجالات الحياتية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي طرأت على المجتمع؛ كالانفتاح الثقافي وخروج المرأة للعمل واستقلالها مادياً، والانتقال من المجتمع الريفي البسيط إلى المجتمع الحضري المتطور، والتحول من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية، والاستعانة بالعمالة الوافدة في المنازل فلا يكاد منزل يخلو منها، والقيام بالمسؤوليات والواجبات تجاه الأسرة وتربية الأبناء، وغيرها من التغيرات خاصة التي كانت نتيجة للعولمة التي تسعى لاختراق حياتنا الاجتماعية، وهذا بدوره أدى إلى ظهور الكثير من المشكلات التي تواجه الأسرة كالعنف الأسري وارتفاع معدلات الطلاق والخلافات الزوجية، وإهمال الأبناء وانحرافهم، والاعتماد على العمالة الوافدة في جميع متطلبات الحياة، وتربية الأبناء، وغيرها من المشكلات والتحديات، والتي أثرت بدرجات متباينة على تماسك الأسرة.

إلى غير ذلك من التغييرات التي أدت إلى ظهور الكثير من التحديات التي تواجه الأسرة والتي أثرت بدرجات متباينة على تماسكها، وما تبع تلك التغييرات من ظهور مشكلات عديدة ومستحدثة في الأسرة الإماراتية والتي من أبرزها:

1. زيادة معدلات الطلاق.
2. العنف الأسري.
3. المشكلات الاقتصادية والنفسية كإدمان الكحول والمخدرات.
4. المشكلات الناتجة عن تعدد الزوجات وإهمال الأبناء.
5. الخلل في عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء.
6. اختلال الأدوار الوظيفية للزوجين ومسئولياتهم.
7. ضعف الترابط الأسري والعلاقات الأسرية والاجتماعية.

وعلى الرغم من وجود العديد من المؤسسات الاجتماعية وغيرها من المؤسسات التي تساهم في عملية التربية والتنشئة والحفاظ على الكيان الأسري، إلا أنه - إلى حدٍ ما - تبقى الأسرة هي المؤسسة الاجتماعية الأولى التي تتمركز مسؤولية تربية وتنشئة الأفراد حولها، إلى جانب تأثيرها المهم في عملية التربية في ظل التغييرات الاجتماعية الكبيرة التي عكستها العولمة وتولد الكثير من المشكلات والتحديات التي رافقت الأسرة في تكوينها ووظيفتها.

فالأُسرة هي النواة الاجتماعية الأولى التي ينشأ فيها الطفل وتتكون شخصيته نتيجة تكوُّن علاقات وعمليات تفاعل بين أعضائها، فهي المؤسسة المسؤولة عن عملية دمج الطفل في الحياة الاجتماعية والثقافية وبناء شخصية الطفل خلال المراحل العمرية التي يمر بها الطفل، فالأسرة تقوم بعملية الصقل والتربية اتجاه الطفل بمساهمة المؤسسات الاجتماعية الأخرى مثل المدرسة والمراكز والرفاق والمؤسسات الدينية ودورها في تعليم وتدريب الأفراد.

من هنا كانت المبادرة التي شكلت ساحة التقاء بين متخذي القرار وكافة المؤسسات الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة التي تدعم الأسرة لتشخيص مشكلات الأسرة وظواهرها، وذلك بهدف إدراج سياسة اجتماعية تستند إلى مرجعيتنا الدينية والثقافية والعلمية والعادات والتقاليد السائدة في الدولة ونحافظ من خلالها على بناء الأسرة في مجتمعنا بما يعظم أداءها لوظائفها بمستوى مثالي من القدرة والفاعلية.